المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي

National Economic & Social Development Board

ملخص تنفيذي

مشروع الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التأمين في ليبيا

WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

ملخص تنفيذي:

مشروع الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التأمين في ليبيا

➢ نبذة عامة:

تحسين وتطوير كفاءة صناعة التأمين بليبيا بما يتماشى مع برامج الإصلاح التي تتبعها معظم الحكومات على المستوى الإقليمي والدولي، والرامية إلى زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي القومي من خلال دورها المهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاجتماعي، والمحافظة على الثروات الوطنية، وبما يعزز الاستقرار المالي وتعبئة المدخرات الوطنية وتنميتها لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

➢ الغرض من المشروع:

- معالجة التشوهات التي تشوب الأطر القانونية والتنظيمية لقطاع التأمين والوصول إلى مخرجات قابلة للتطبيق العملي وتسهم في تنمية وتطوير قطاع التأمين بليبيا.
- تعزيز دور الرقابة على سوق التأمين المحلي وإلزام كافة أدوات التأمين بالامتثال للقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لمزاولة نشاط التأمين.
- تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية لإرساء مبادئ الحوكمة والمنافسة الشريفة.

أهداف المشروع:

نسعى من خلال مشروع الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التأمين إلى إعادة بناء كل مكونات قطاع التأمين تحت مظلة تشريعية واحدة وفق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- حصر المشاكل والمختنقات التنظيمية والإشرافية التي تواجه عمل الهيئة واقتراح سبل معالجتها.
- العمل على ضبط امتثال كافة أدوات التأمين للقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع.
- العمل على تطوير سوق التأمين وزيادة الوعي التأميني لدى الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة.
- دراسة كافة القوانين والنظم والتشريعات المنظمة وإعادة النظر فيها.

شركاء المشروع:

- لجان فنية مساعدة من موظفي الهيئة وخبراء تأمين عن أدوات سوق التأمين.
- مستشارون وأكاديميون في المجالات القانونية والمالية والفنية.

مخرجات المشروع:

أ- تحديد المواضيع ذات الطابع الاستعجالي المهمة لقطاع التأمين والتي تتطلب قرارات تصدر عن السلطة التنفيذية، لعرضها على مجلس أمناء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي؛ باعتبارها من أولويات عمل الفريق، وهي على النحو التالي:

- مقترح قرار بديل للقرار رقم (213) لسنة 2003 بشأن تحديد أسس وضوابط التعويض عن الأضرار الناشئة عن حوادث المركبات الآلية المؤمنة بموجب القانون رقم (28) لسنة 1971 بشأن التأمين الإجباري والمحال للعرض على مجلس الوزراء.
- مقترح الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع (قواعد هامبورج) والذي تم إحالته الى السيد/ مدير إدارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية.

تم إحالة المواضيع الى السيد/ رئيس الوزراء بموجب كتاب السيد/ المدير العام للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي رقم م.ت.ص.ج - 1310 بتاريخ 2022/12/10.

ب- مقترح هيكلة الجهاز الإشرافي والرقابي الحكومي.

ت- مقترح هيكلة سوق التأمين.

ث- مقترح هندسة إجراءات نشاط التأمين وإعادة التأمين.

ج- أحكام عامة وإجراءات تنظيمية.

ح- مصفوفات الإجراءات تتضمن توضيح المسؤوليات وتوزيع المهام.

أهم البيانات/الإحصاءات:

الهدف	القضية (التحديات)	البرامج والإجراءات المقترحة
التطوير الإداري في هيكلة الإشراف والرقابة الحكومية	• القصور في هيكلة مكونات الإشراف والرقابة الحكومية حيث إنه لم يتم النص صراحة على أي مكون حكومي يسند له اختصاص الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في عمومه.	استحداث المجلس الأعلى للتأمين تصحيح الوضع القانوني لهيئة الإشراف والرقابة على التأمين

الهدف	القضية (التحديات)	البرامج والإجراءات المقترحة
التطوير التنظيمي لسوق التأمين	• تداخل بعض التشريعات مع قانون الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، الأمر الذي كان سبباً في تعدد أدوات التأمين غير القادرة على المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من النشاط، والتي من أهمها بناء قواعد حماية حقيقية لكل مكونات الاقتصاد الوطني والمساهمة في تنميته وتطويره.	• الفصل بين الاتحاد الليبي للتأمين والمكتب الموحد للسيارات. • إعادة بناء الاتحاد الليبي للتأمين بما يحقق الأهداف المرجوة منه. • استحداث أدوات تأمين جديدة. • إضافة وإجراء تعديلات لأدوات التأمين المساعدة.
التطوير الفني والمالي وممارسة أعمال التأمين.	• قصور التشريعات المنظمة ذات العلاقة بنشاط التأمين في تحديث أنواع وفروع التأمين، واقتصارها على نوعين، وافتقارها لإمكانية مواكبة التطور المستمر في هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي ترتب عليه إرباك وعدم وضوح آليات ممارسة نشاط التأمين، وعدم تحديد طبيعة تفاصيل تلك الأنواع. • إعداد دليل محاسبي خاص بنشاط التأمين وإعادة التأمين.	• إعادة هندسة نشاط التأمين وإعادة التأمين؛ من خلال محاكاة عدد من التجارب الإقليمية، والانتهاء إلى اقتراح تصور لأدوات النشاط بما يواكب متطلبات السوق الليبي. • - توحيد نماذج الحسابات والبيانات المالية ومرفقاتها لكافة أدوات التأمين. • توضيح المفاهيم والمؤشرات المالية بصورة تنعكس على المراكز المالية لأدوات التأمين. • إعداد المعايير المحاسبية لنشاط التأمين. • استحداث مواد خاصة بالحوكمة. • هيكلة رأس مال شركات التأمين وإعادة التأمين.
تطوير وتوحيد التشريعات واللوائح المنظمة لنشاط التأمين في ليبيا	• تعدد القوانين واللوائح والقصور الواضح في مواكبة تطور نشاط التامين على المستوى الإقليمي والدولي	• إصدار قانون تحت مسمى قانون التأمين الليبي الموحد.

➢ الخاتمة:

الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التأمين بليبيا هي استراتيجية طموحة تهدف إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق سوق التأمين ومكوناته و الجهود التي تبدلها وزارة الاقتصاد والتجارة، ممثلة في هيئة الإشراف على التأمين، والتي تهدف في مجملها إلى دعمه والعمل على تنمية وتطوير مكوناته؛ من خلال عمليات الإشراف والرقابة المستمرة للقطاع، واحتواء المخاطر المرتبطة بأنشطتهِ، حيثُ نسعى من خلال هذا المشروع إلى مواكبة كافة المستجدات والتطورات في الجوانب التشريعية والتنظيمية على المستوى الإقليمي والدولي، وتكييفها بما يتماشى مع متطلبات سوق التأمين المحلي.

- **منهجية العمل:**

تم تحديد منهجية عمل وفق الأهداف الاستراتيجية للمشروع وهي على النحو التالي:

- التطوير الإداري في هيكلة الإشراف والرقابة الحكومية.
- التطوير التنظيمي لسوق التأمين.
- التطوير الفني والمالي وممارسة أعمال التأمين.
- تطوير وتوحيد التشريعات واللوائح المنظمة لنشاط التأمين في ليبيا.

- **المخرجات:**

- مقترح هيكلة الجهاز الإشرافي والرقابي الحكومي.
- مقترح هيكلة سوق التأمين.
- مقترح هندسة إجراءات نشاط التأمين وإعادة التأمين.
- أحكام عامة وإجراءات تنظيمية.
- تضمين توضيح المسؤوليات وتوزيع المهام في مصفوفات الإجراءات.

- **التوصيات:**

يوصي فريق العمل بتشكيل فريق عمل قانوني فني مالي ينتهي إلى صياغة مشروع قانون لتنظيم قطاع التأمين تحت مسمى " قانون التأمين الليبي الموحد "، بناءٍ على مخرجات مشروع الاستراتيجية الشاملة لتطوير قطاع التأمين في ليبيا.